

عدد مكرس لمناسبة
17 يوليو

الرئيس

وحل مشاكل الحدود



تسعى السياسة الخارجية لأية دولة إلى تحقيق مصالحها الوطنية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية ووحدة وسلامة أراضيها. وتتحدد فعالية هذه السياسة بمقومات الدولة الأساسية، جغرافية، بشرية، سياسية، اقتصادية، عسكرية وتكنولوجية. فكلما ازدادت مقومات القوة الشاملة لدى الدولة، ازداد اتجاهها نحو تبني سياسة خارجية نشطة على المستوى الإقليمي أو الدولي، والعكس صحيح.

وبما أن اليمن أحد دول هذا العالم، فلها سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف مرتبطة بالمصلحة الوطنية العليا لليمن، وخاصة صيانة الأمن الوطني، والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي اليمنية، وبناء القوة الذاتية اقتصادياً، سياسياً وعسكرياً وخلق علاقات تعاون مثمرة مع الأشقاء والأصدقاء، بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة والحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي.

علي حسن الخولاني*

نهج الحكمة والحوار نشر السلام والأمن حول حدود اليمن

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، كان لابد على اليمن أن يغلق ملفات الحدود مع كل من سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، ودولة إريتريا، حيث إن مسألة الحدود السياسية لها أهمية قصوى في تحديد كيان الدولة كوحدة سياسية قائمة بحد ذاتها إضافة إلى أهميتها في تحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والحضارية مع الدول المجاورة لها. حيث إن عدم تسوية ملفات الحدود مع الدول الثلاثة الألفية الذكر كانت حجر عثره في التعاون مع تلك الدول، وحاجزا ضد مسيرة التنمية والتقدم والرخاء لذا حرص فخامة الرئيس عن تجاوز هذه المعضلة.

تسوية الحدود اليمنية العمانية

لقد قامت اليمن بقيادة صانع الوحدة الرئيس علي عبدالله صالح بإنهاء مشكلة الحدود اليمنية العمانية في أكتوبر من عام ١٩٩٢م ولقد مثل هذا الاتفاق سابقة قومية في وقت كانت فيه مشاكل الحدود العربية من عقد معوقات التعاون العربي المشترك، وقد أظهرت تلك التوجهات المبكرة للرئيس علي عبدالله صالح نحو تصفية كافة الموروثات المعقدة من عهد التشهير عزا شديدا للنهوض باليمن من كبواته التي أصيب بها عبر التاريخ والانتقال به نحو أفق واسع ورحب من التطور والتنمية.

وقد مثل هذا النموذج حافزا لكثير من الاقطار العربية لتغيير وجهة نظرها تجاه مشاكل الحدود، وأعاد إليها الأمل بإمكانية تسوية مثل تلك المشاكل في حالة توفر الإرادة السياسية، وفقا للمبدأ لا ضرر ولا ضرار - وهو المبدأ الذي تبناه الرئيس علي عبدالله صالح واستطاع من خلاله القضاء على كل مظاهر التجزؤ والتفرس الفكري والسياسي.

تسوية الحدود اليمنية الإريترية

لقد شكل احتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م مفاجأة للعالم جمع بما فيها اليمن التي ما فتئت تقدم الدعم لاستقلال إريتريا منذ زمن بعيد، وكان الجميع يتوقع ردا يمنيًا حازما على ذلك الاحتلال في ظل حسابات موازين القوى التي تحتل اليمن أغلب مساحاتها، ولكن رد اليمن جاء منافيا لتلك التوقعات، واتسم تعامل الرئيس/ علي عبدالله صالح مع هذه القضية بالحكمة والتروي وبعد النظر ويؤكد عزم اليمن على حل تلك الأزمة عبر الوسائل السلمية والقانونية، انطلاقا من ثقة الجانب اليمني في ضعف حجج ومبررات الجانب الإريترية في قيامه بمثل هذا السلوك.

استطاعت اليمن بتوجهاتها السلمية والقانونية كسب تأييد إقليمي وعالمي لموقفها تجاه الأزمة، التي انتهت بصدر قرار التحكيم الدولي في أكتوبر ١٩٩٨م بأحقية اليمن في السيادة على جزيرة حنيش الكبرى، والإرخيل التابع لها، وشكل هذا نصرا سياسيا ودبلوماسيا كبيرا للسياسة اليمنية بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح، الذي أكد ومنذ اللحظات الأولى للامتنع على أن اليمن سيعالج هذه المشكلة بالحكمة وبالطرق السلمية التي تكفل لليمن حقوقها المشروعة.

الحدود اليمنية السعودية

كذلك استطاعت اليمن بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح أن تنهي مشكلة الحدود مع المملكة العربية السعودية الشقيقة التي استمرت أكثر من ٦٥ عاما، وذلك بطرق



سلمية حيث إن هذه المشكلة لم تنته عن طريق المفاوضات فقط، حتى وإن كان لها أثر إيجابي على مستوى التواصل بين قيادتي البلدين، ولكن الدور الأكثر أهمية كان بفضل الإرادة السياسية الحكيمة في البلدين الشقيقين من أجل الوصول إلى حل ينهي مشكلة الحدود، وذلك عن طريق تقديم التنازلات المتبادلة، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة حتى يكون هناك استقرار وسلام في شبه الجزيرة العربية.

ومن هنا برز النشاط الدبلوماسي والسياسي المكثف للرئيس علي عبدالله صالح من خلال اتصالاته وزياراته المتكررة للعديد من العواصم العربية والعالمية ومنها الرياض.

والجدير بالذكر هنا أن الرئيس علي عبدالله صالح الذي يقطن مهارات الحوار ويمتلك القدرة على توصيل الأفكار ووجهات النظر مما يجعل أكثر القضايا استعصاء ذات قابلية للتعايش الموضوعي المشترك.

وبفضل ذلك أثمرت تلك الجهود بوضع نهاية لمشكلة الحدود المزممة بين اليمن والمملكة العربية السعودية أثناء زيارة الرئيس علي عبدالله صالح للسعودية في شهر يونيو عام ٢٠٠٠م وكانت المفاجأة لكل المراقبين بتوقيع اليمن والمملكة العربية السعودية لاتفاقية جدة التاريخية وترسيم

العربي ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، واللجوء إلى الطرق السلمية في حل الخلافات حرصا على تعزيز مبادئ الاستقلال والاعتماد على الحوار والتفاوض، وهذا كله يجعل من بناء العلاقات مع اليمن أمرا استراتيجيا مضمون النتائج.

اليمن والقرن الإفريقي

إن نشاط السياسة الخارجية اليمنية تجاه منطقة القرن الإفريقي والتي استطاعت أن تؤسس وتكون «تجمع صنعاء للتعاون» (يضم كلا من اليمن، السودان، أثيوبيا، الصومال وجيبوتي عضو مراقب)، هذا التجمع الذي رأت فيه اليمن منذ تأسيسه محاولة من أعدائه بشكل جماعي، ومن خلال تنسيق السياسات وتكاملها من أجل إعادة الصومال إلى الحضيرة الدولية، وذلك من خلال إرساء أسس السلام فيه، ليتمكن من بناء مؤسساته، بعد ذلك يكون له التزاماته واستحقاقاته تجاه المجتمع الدولي، حيث نبه الرئيس علي عبدالله صالح، ومنذ انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١م أنه إذا لم يتم تلافى هذا الانهيار فسيكون هناك إرهاب وقرصنة وتهريب بكافة أنواعه، وتهديد للأمن والسلم الدوليين، وكذلك تواجد اللقوات الأجنبية، وكذلك حدوث موجات كبيرة من النازحين الصوماليين الذين سيرهقون كاهل دول المنطقة الفقيرة أصلا.

ولذلك دعا الرئيس كافة دول منطقتي القرن الإفريقي إلى الانضمام إلى تجمع صنعاء والتأكيد مرارا وتكرارا، مؤكدا أن هذا التجمع ليس موجه ضد أحد كون إريتريا توجست منه خيفة وظنت أن التجمع موجه ضدها بسبب دخولها في مشاكل حدودية مع كل من اليمن والسودان وجيبوتي ودخولها في حرب مع أثيوبيا لأجل الحدود أيضا... (الأمر الذي يؤكد على ثقافة السلم والتعاون الذي يتمتع بها) الرئيس/ علي عبدالله صالح، وتأكيدا منه على أن المصالح الاقتصادية المتبادلة تكون أكبر وأقوى أثرا من التناقضات والتناحرات...

لقد حرص الرئيس علي عبدالله صالح، من خلال المساهمة في تكوين «تجمع صنعاء» أن يقيم نواة لشراكة إقليمية دولية فاعلة في مكافحة الإرهاب والقرصنة والتهريب بكافة أنواعه.. وذلك بهدف إلى جعل هذه المنطقة الاستراتيجية - جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي - بعيدة عن كافة التوترات والتجمعات العسكرية الأجنبية حفاظا على أمنها وسيادتها، وبما يعود على شعوبها بالسلام والاستقرار.

* باحث دكتوراه في العلاقات الدولية - جامعة الجزائر - مختص في شؤون القرن الإفريقي والبحيرات العظمى

الحدود بينهما في ١٢ من شهر يونيو/ عام ٢٠٠٠م وجاءت تلك الاتفاقية مليئة لطموحات البلدين والشعبين الشقيقين، ولتبدأ بعدها العلاقات اليمنية السعودية بالتحرك نحو الأمام، ابتداء بتنسيق التعاون الاقتصادي عبر مجلس التنسيق اليمني السعودي وانتهاء بالتنسيق السياسي عبر توحيد المواقف والسياسات الإقليمية والدولية من خلال الاتصالات والمشاورات والزيارات المتواصلة بين قيادتي البلدين، ومن هنا يتضح بأن الرئيس علي عبدالله صالح من خلال إدارته لقضية تسوية الحدود منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بشكل خاص استطاع أن يوجد علاقات مميزة بين اليمن والمملكة العربية السعودية الشقيقة، ركائزها الأساسية الثقة المتبادلة بعيدا عن خلفيات الشك والتوجس والريب التي كانت سائدة قبل تسوية الحدود بين البلدين. وبالتالي أثبت الرئيس علي عبدالله صالح للعالم أجمع بأن اليمن الموحد بلد ينشد السلام والاستقرار. بلد يدافع عن حقوقه المشروعة بالطرق السلمية أولا، بل لا يضرر الشر لأي دولة في الإقليم أو في العالم أجمع، وكل تلك التجارب الحدودية قد أكدت للعالم أيضا مدى ثبات ومصداقية مبادئ السياسة الخارجية اليمنية التي أرسى مداميها فخامة الرئيس، التي من ضمنها اتباع سياسة حسن الجوار بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في الجزيرة العربية والخليج

17 يوليو

نعلم بجمع الوطن

شخصية علي عبدالله صالح قوية وعظيمة وكبيرة في ذاتها.. فالرجل عظيم وفارس همام يقود اليمن بحكمة وعقلانية تندر أن توجد في شخصية عربية في وقتنا الحاضر.

السفير علي سيف سلطان
سفير دولة الامارات العربية المتحدة السابق

إن ساحة الاعتصام قرب جامعة صنعاء، وصلاة الجمعة وما يسبقها وما يليها في شارع الستين، أوجدت بيئة مثالية لرجال الدين الأصوليين لتوجيه وعي الشباب والكبار وفقا للمنهج الأصولي الجهادي التكفيري، وتشهد الساحة خطابا أصوليا وتجنيدا أصوليا غير مسبوق، وأعضاء تلك التكتلات النشطة يدخلهم أي متابع منقوص المعرفة ضمن هذا النشاط المدمر.. وهذا طبيعي لأنهم لم يظهروا علنا ليقولوا: نحن شيء مختلف ولا علاقة لنا بهذه الأنشطة والاستقطابات.

الإخوان المسلمون والزندانى وأصوليون آخرون من الطبيعي جدا أن يخطبوا في جمعة الستين وأن يصدروا بيانات ويسيروا مظاهرات تندد بمكافحة الإرهاب وتدعو للأخوة المجاهدين بالنصر وترفع شعارات مثل «كلنا أبن» و«كلنا أرحب»، ذلك لأن معظم المقاتلين في أبين أكانوا ضمن صفوف القاعدة أو أنصار الشريعة، ومعظم القتلى هم من الإخوان ومن أتباع الزندانى وبقية الأصوليين.. وعندما يشارك شباب تلك التكتلات في هذه المظاهر فلا يلوموا الذين يحسبونهم جزءا من هذا الهياج المخيف الداعم للإرهاب والأصولية، فاختلاط الأمور على هذا النحو يقود إلى ذلك الحساب.



فيصل الصوفي

زاوية حارة

نصداً ق شعاراتكم لكن ميزوا أنفسكم عن الأصوليين

أصوليين، فما هي مصطلحهم مثلا في مجازة الإخوان المسلمين بإظهار العداء للأمن القومي والأمن المركزي والحرس الجمهوري، مقابل الهتاف للواء علي محسن وفرقة... الإخوان المسلمون أقاموا هذا التمييز لمصلحة معروفة، فما هي مصطلحكم أنتم.. وإذا كان لابد من موقف فيجب أن يكون متماسكا، ضد الجميع أو إلى جانب الجميع.

توجد بين المعتصمين في صنعاء تكتلات شبابية فيها خليط من الكبار ذات مرجعيات دينية مستنيرة وفكرية حديثة، ليبرالية واشتراكية وعلمانية، وقليل من حملة الفقه الزيدي بمكوناته المختلفة، وتبني شعارات ومطالب كالدولة المدنية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان دون تمييز أو استثناء كما وردت في العهود والاتفاقيات الدولية، ولكن هؤلاء تطلخ سميتهم لأن الطرف الأقوى يحرص على اظهارهم أنهم جزء منه، وهم بالمقابل لا يبذلون جهدا كافيا لتمييز أنفسهم عن الطرف الآخر الذي تغلب عليه الأصولية، ولا يبرهنون بشجاعة عن براءتهم من الخطاب الأصولي وعورات «الثورة».. لذلك يصعب على المتابعين تمييزهم عن غيرهم، بل يحسبون على صاحب الصوت الأعلى، وانهم مشاركون معه في كل شيء.

هم مثلا يحسبون - بنظر المتابع المحلي والخارجي - أنهم مؤيدون للشيوخ الزندانى الذي لم يحتمل منهم سماع كلمة مثل الدولة المدنية، وشكك في إيمانهم عندما دعاهم إلى مراجعة إسلامهم لمجرد شعار مدني رفيع.

يتورطون في مجازة شديدة العداء لكل ما له صلة بمكافحة الإرهاب والعلاقة مع أمريكا ويسيروا وراءهم في تأييد عسكريين